خاتمة

بعد الانتهاء من كتابة الدراسة، والموسومة بـ ((المناقصة الحكومية كأسلوب للتعاقد في القانون الإداري))، بقي أن نحصد ثمارها، والمتمثلة في أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، وسوف نوضحها في السطور التالية:

أولاً- النتائـــج:

١. إن أساليب إبرام العقود الإدارية تخضع لعدة مبادئ وأحكام تعد ضمانة تكفل دقتها وسلامتها، وتتمثل هذه الأحكام في مبدأ العلانية والمساواة وحرية المنافسة والشفافية، ويُضاف إلى هذه المبادئ مبدأ آخر - يعد ضروريًّا تتكامل به قيمتها -، وهو مبدأ سرية العطاءات، وقد اتفق المشرع المصري والمشرع العراقي على الإشارة إليه والأخذ به.

٢. إن التطبيقات العملية لأسلوب المناقصة أظهرت صورًا لها، تتمثل في المناقصة المحدودة والمحلية، والمناقصة على مرحلتين، والأخيرة استحدثها المشرع العراقي؛ لأنها تعد من الأساليب المتطورة عند الحاجة لعملية شراء معقدة فنيًّا وتقنيًّا، إلا أن المشرع المصري لم ينص على هذه الصورة الثالثة.

٣. قد وضع المشرع المصري والعراقي ضمانات لإحاطة عملية الإسناد بضوابط قانونية معينة تكفل سلامة إجراءاتها، فترسية المناقصة تمثل آخر مرحلة لعملية المناقصة، وهي في غاية الأهمية؛ لذلك تطرقنا إلى ضمانات تتعلق بتشكيل لجان البت التي تقابلها بالتشريع العراقي لجنة دراسة وتحليل العطاءات.

٤. إن الأسلوب الأساسي في إبرام العقود الإدارية في كلا من العراق ومصر هو المناقصة العامة، ولا يتم اللجوء إلى غيرها إلا على سبيل الاستثناء، وأن الاتفاق المباشر كأسلوبٍ استثنائيٍّ في العراق كان غير محدد على عكس الحال عند المشرع المصري، فالنص في العراق يشوبه بعض النقص وعدم الدقة، وذلك لعدم ذكره الحالات التي يتم على أساسها اختيار اللجوء إلى هذا الأسلوب بشكلٍ واضح، فقد اقتصر على ذكر حالة الاحتكار والضرورة فقط.

٥. تناول المشرع العراقي في الإعلان عن المناقصة شروطًا أكثر تفصيلاً عن المشرع المصري، الذي أعطى معلومات أولية لا تمثل كلَّ ما يمكن معرفته عن المناقصة، في حين أن الإعلان في

العراق يزود مقدم العطاء بالمعلومات الوافية، كما أنه في مبدأ المنافسة في تنظيم مسألة الحرمان والاستبعاد، فإن المشرع العراقي لم يشر إلى هذه المسألة سوى بإدراج أسماء المقاولين في القائمة السوداء، ولم يبينْ الحالات التي يتم عن طريقها الاستبعاد أو الحرمان بشكلٍ واضح وصريح كما فعل المشرع المصري في هذا الشأن.

٦. إن المشرع العراقي لم يلتزمْ بالقاعدة المعمول بها في مصر، وهي مبدأ آلية الإرساء بمقتضى السعر الأقل، ولم يلزمْ الإدارة بقبول أوطأ العطاءات، في حين أن المشرع المصري ألزم الإدارة بقبول أوطأ العطاءات بعد توحيد أسس المقارنة، بينما المشرع العراقي أعطى الأولوية للجانب الفني علي حساب الجانب المالي، ولم يأخذْ كذلك بأسلوب المظروفين المالي والفني الذي يساعد على غربلة العطاءات المعروضة؛ لتمكين لجنة البت من القيام بعملها بدقةٍ أكثر، وهذا يُعاب عليه.

٧. إن قرار لجنة البت في التشريع العراقي والمصري ليس هو التعاقد، بل إن التعاقد يتم بعد ذلك عن طريق الجهة الإدارية المختصة، والتي يكون لها الحق في بعض الحالات لإلغاء المناقصة، ولم يحددْ المشرع العراقي حالات الإلغاء كما فعل المشرع المصري؛ مما يعطي للإدارة سلطة تقديرية واسعة في الإلغاء ودون تعويضٍ.

ثانيا- التوصيات:

وفي ضوء كل ما تقدم، نوصي بما يلي:

١. ضرورة قيام المشرع العراقي بتوحيد التشريعات المنظمة لعملية إبرام العقود الإدارية في العراق، وذلك بإصدار تشريع موحد للعقود الإدارية على اختلاف أنواعها؛ لتجنب التعارض بينهما وسهولة العودة إليها، في ظل مقارنتها بالتطورات الدولية وتجارب الدول المتقدمة من أجل خلق حالة من الإصلاح القانوني ومواكبة المستجدات من قضايا الأفكار والحلول .

٢. ضرورة تبني المشرع العراقي ما تبناه المشرع المصري باعتماد اللغة العربية في حالة حصول أي غموضٍ أو لبسٍ في تفسير وثائق المناقصة التي يمكن أن تثور فيما بعد.

٣. أهمية أخذ المشرع العراقي بنظام المظروفين المغلقين الفني والمالي، ونظام التقييم بالنقاط؛ أسوةً بنظيره المصري؛ للحصول على العطاءات التي تتطلب مواصفات فنية بالغة التعقيد في هذا الصدد، وتوفيرًا للوقت والجهد.

٤. ضرورة إدخال وسائل التقنية الحديثة لنشر الإعلانات والقرارات عبر أجهزة الحاسب الآلي لسرعة نشر هذه القرارات وعلم المتناقصين بها في أسرع وقت، وكذلك بحفظ البيانات والمستندات في الوزارات المختلفة لسهولة الرجوع إليها، خاصة عندما تقوم لجان المناقصة الحكومية بالتأكد من مركز المتناقصين وأعمالهم السابقة، والتأكد من كافة الشروط المتعلقة بالمتقدمين للمناقصة.

٥. تقترح الباحثة قيام المشرع المصري عند الإعلان عن المناقصة بتناول شروط المناقصة، وأن يعطي معلومات أولية عنها بشكل أكثر تفصيلاً، وذلك كما فعل المشرع العراقي. وتنظيم مسألة الحرمان والاستبعاد من المناقصة الحكومية، وذلك عن طريق تحديد الحالات بشكلٍ واضح وصريح كما هو الحال في القانون المصري؛ حتى لا تتعسف الإدارة في استخدام هذا الحق، وحتى يمكن فرض الرقابة القضائية عليها بدعوى الإلغاء؛ ليتمكن القضاء من الرجوع إلى هذه القوانين الواضحة؛ وذلك تحقيقاً لمبدأ المشروعية.

٦. توصي الباحثة بأهمية قيام المشرع العراقي والمصري فيما يتعلق بتشكيل لجنة فتح العطاءات بإلزام أعضاء اللجنة بالاجتماع بعد تحديد موعد فتح العطاءات، فالنص يجب أن يكون بصيغة الإلزام، وكذلك يجب أن يكون أعضاء لجنة فتح المظاريف والبت من ذوي الخبرات والمؤهلات العالية، وذوي خبرة فنية ومالية وقانونية.

٧. ضرورة أن يقوم المشرع العراقي بالنص صراحة على تصحيح الأخطاء المادية التي ترد عند إعداد العطاء كما فعل المشرع المصري، ويجب أن يتبنى موقف المشرع المصري باعتماد سعر الوحدة في حالة اختلافه على السعر الإجمالي، خاصة وأن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ غامضة في هذا الشأن وغير مكتملة.

٨. أهمية أن يأخذ المشرع العراقي بالتطورات الحديثة في تقييم العروض والأخذ بنظام المظروفين الفني والمالي، وكذلك الأخذ بنظام التقييم بالنقاط مع وضع أسس سليمة لكيفية العمل بهذه الأنظمة.

٩. تقترح الباحثة على المشرع المصري بعدم تعميم الأخذ بنظام المظروفين الفني والمالي؛ لأن هناك بعض المناقصات يكون لها مواصفات قياسية متفق عليها. ومن ثَمَّ، فإنّ اللجوء إلى أسلوب العرض الفني والمالي غير مُجدٍ لها، ويؤدي إلى تعطيل مصالح الإدارة والإضرار بالمصلحة العامة في النهاية.

١٠. إن منح المشرع العراقي سلطة مطلقة للجنة البت في إلغاء المناقصة دون تعويض مقدمي العطاءات أمر يضر بالمتناقصين كثيرًا، ونرى وجوب وضع آلية لإمكانية تعويض مقدمي العطاءات المقبولة؛ نظرًا لتكبدهم أعباء من الناحية المالية، وكذلك يجب تسبيب قرارات الإدارة بالإلغاء حتى لا يكون مشوبًا بعيب استخدام السلطة.

وأخيرًا، أحمد اللهَ تعالى على إنهاء هذه الرسالة، أرجو أن أكون قد وُفقت في عرض أبرز الجوانب المختلفة التي تناولها موضوع البحث. ونحن على يقين أنها ليست إلا مجرد سعيً وعملٍ متواضع، لم أدخرْ لأجله جهدًا إلا بذلته، ولم أعرفْ في سبيله طريقًا للعلم إلا سلكته. وعلى ذلك، أؤكد مسؤوليتي عن كل تقصيرٍ أو نقصٍ ورد بالبحث، وعذري أنها محاولة أولى على طريق البحث العلمي، فقد جاء تبعًا لقدرتي البشرية المحدودة، فالكمال لله وحده، وأن يكون شفيعًا عند الخطأ أو النسيان قوله تعالى **"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"** صدق الله العظيم.

تم بحمد الله وتوفيقه

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيا: مراجع اللغة العربية:

١. ابن منظور, محمد بن مكرم بن منظور, لسان العرب, ج٧، لعام ٢٠٠٣ القاهرة.

٢. أبو بكر بن مسعود بن احمد الكاساني , بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية، لبنان، لعام ١٩٨٦.

٣. الزيلعي الحنفي، تبيين الحقائق، الجزء الخامس، شركة التراث للنشر، ١٩٠٠.

ثالثا: الكتب القانونية:

١. المحامى/ إبراهيم المنجي، العقود الإدارية , التنظيم القانوني لرابطة الالتزام الإداري أمام محاكم مجلس الدولة , شرح قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته في ظل احدث أحكام اللائحة التنفيذية بالقرار رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠٠٨ , ط١ , مطبعة منشأة المعارف, الإسكندرية , ٢٠٠٩ .

٢. د. إبراهيم طه الفياض، العقود الإدارية (النظرية العامة وتطبيقاتها في القانون الكويتي المقارن مع شرح قانون المناقصات الكويتي رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٤) , ط١ , مطبعة الفلاح للنشر والتوزيع , الكويت , ١٩٨١.

٣. د. احمد سلامة بدر، العقود الإدارية وعقد البوت , مكتبة دار النهضة العرية , القاهرة , ٢٠٠٣.

٤. أ.د. احمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات , ج١ , القسم العام , بدون ذكر دار نشر , لعام ١٩٨١.

٥. المستشار الدكتور/ احمد منصور، المشكلات العملية في المناقصات والمزايدات , المجلد الأول, بدون دار نشر, ١٩٩٦.

٦. د. توفيق شحاتة، مبادئ القانون الإداري, ط٢ , ج١ , دار النشر للجامعات المصرية , ١٩٥٤.

٧. أ.د. جابر جاد نصار , العقود الإدارية , ط٣, دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٥.

٨. أ. د. جابر جاد نصار, المناقصات العامة (دراسة مقارنة في القانونين المصري والفرنسي),

ط٢ , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٢.

٩. د. حسن علي ذنون ,محمد سعيد الرحو , النظرية العامة للالتزام , مصادر الالتزام، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر, عمان , ٢٠٠٣ .

١٠. د. حسن على ذنون، المبسوط فى المسؤولية المدنية، ج١، الضرر، بغداد، ١٩٩٠.

١١. المستشار الدكتور/ حسن محمد هند , محمد حسن علي , الجديد في المشكلات العملية لقانون المناقصات والمزايدات , دار الكتب القانونية , ٢٠٠٤.

١٢. المستشار/ حسين درويش عبد العال , النظرية العامة للعقود الإدارية ,ط١ , ١٩٥٨.

١٣. المستشار/ حسين درويش عبد العال , وسائل تعاقد الإدارة (المناقصات والمزايدات والممارسة), ط١ , مكتبة الانكلو المصرية , القاهرة , ١٩٥٩.

١٤. د. حمد محمد حمد الشلماني , امتيازات السطلة العامة في العقد الإداري, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية ٢٠٠٧.

١٥. المستشار الدكتور/ حمدي ياسين عكاشة , العقود الإدارية في التطبيق العملي , موسوعة العقود الإدارية الدولية, منشأة المعارف , ١٩٩٨.

١٦. د. خالد خليل الظاهر, القانون الإداري (دراسة مقارنة), ط١ , ك٢ , دار المسيرة للنشر والطبع, عمان , ١٩٩٧.

١٧. د. رفيق محمد سلامة , الموسوعة العلمية لأحكام قانون المناقصات والمزايدات الجديد ولائحته التنفيذية, دار النهضة العربية ,٢٠٠٢.

١٨. المستشار الدكتور/ رمضان محمد بطيخ, إبرام العقد الإداري فقهاً وإفتاء وقضاءً في ضوء قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية, دار النهضة العربية, القاهرة , ٢٠٠٨.

١٩. رياض عبد عيسى الزهيري , مظاهر سلطة الإدارة في تنفيذ مقاولات الأشغال العامة , ط١ , مطبعة العزي الحديثة , النجف , ١٩٧٦ .

٢٠. د. سعاد الشرقاوي, العقود الإدارية ,ط٢ , دار النهضة العربية ,القاهرة ٢٠٠٣.

٢١. أ. د. سليمان محمد الطماوي , الاسس العامة للعقود الادارية (دراسة مقارنة), ط٥ , مطبعة عين شمس , القاهرة , ١٩٩١.

٢٢. أ. د. سليمان محمد الطماوي , الأسس العامة للعقود الإدارية (دراسة مقارنة) , دار الفكر العربي , القاهرة , ٢٠٠٥.

٢٣. أ. د. سليمان محمد الطماوي , الوجيز في القانون الإداري, دار الفكر العربي, القاهرة, ١٩٨٥.

٢٤. د. سليمان مرقص، الوافى فى شرح القانون المدنى، ط٦، مطبعة السلام، القاهرة، ١٩٨٧.

٢٥. السيد صبري , مبادئ القانون الدستوري , ط٤ , المطبعة العالمية , القاهرة , ١٩٤٦.

٢٦. أ. د. صلاح الدين فوزي , قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ والمشاكل العملية والحلول القانونية , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٣.

٢٧. د. عادل السعيد ابو الخير , القانون الإداري (القرارات الإدارية – الضبط الإداري – العقود الإدارية) , بلا دار نشر , ٢٠٠٨.

٢٨. د. عبد الرؤوف جابر , النظرية العامة في إجراءات المناقصات والعقود , ط١ , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان , ٢٠٠٣.

٢٩. أ. د. عبد الرزاق السنهوري , نظرية الحق , ج٢,بدون ذكر سنة نشر .

٣٠. المستشار/ عبد العزيز الخوري , مذكرات في العقد الإداري.

٣١. د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة , الأسس العامة للعقود الإدارية , بدون ذكر دار نشر , ٢٠٠٥.

٣٢. د. عبد العليم عبد المجيد مشرف , الوجيز في القانون الإداري , ط١ , ج٢, دار النهضة العربية, القاهرة ,٢٠٠١-٢٠٠٢ .

٣٣. د. عبد الغني بسيوني , القانون الإداري , منشأة المعارف , الإسكندرية , ١٩٩١.

٣٤. د. عبد الغنى بسيونى، القانون الإدارى، الدار الجامعية للطباعة والنشر.

٣٥. د. عبد الفتاح حسن , مبادئ القانون الإداري الكويتي , دار النهضة العربية , بيروت , ١٩٦٩.

٣٦. د. عبد الله حنفي , العقود الإدارية , الكتاب الأول , ماهية العقد الإداري وأحكام أبرامه , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٩٩.

٣٧. المستشار الدكتور/ عبد المجيد فياض , نظرية الجزاءات في العقد الإداري, ط١ دار الفكلر العربي ,١٩٧٥.

٣٨. د. عثمان سلمان غيلان العبودي , المرشد العلمي في أحكام الشراء والبيع والإيجار وإبرام

العقود الإدارية , ط٢ , موسوعة القوانين العراقية , الناشر صباح الأنباري , بغداد , ٢٠٠٩.

٣٩. أ. د. عز الدين عبد الله , القانون الدولي الخاص في الجنسية والمواطن وتمتع الأجانب بالحقوق, ط١, الجزء الأول , الهيئة العامة المصرية للكتاب , القاهرة , ١٩٨٦.

٤٠. المحامى/ عزت عبد القادر, المناقصات والمزايدات في ضوء أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٩٨, دار الكتب القانونية , مصر, المحلة الكبرى , ٢٠٠٢.

٤١. د. عصمت عبد الله الشيخ, مبادئ أساسية في العقود الإدارية , بدون ذكر طبعة ولا تاريخ نشر.

٤٢. د. عصمت عبد الله الشيخ, مبادئ ونظريات القانون الإداري ,بدون ذكر دار نشر , ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤٣. المستشار الدكتور/ عصمت عبد المجيد بكر, أحكام بيع وإيجار أموال الدولة (دراسة القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦), المكتبة الوطنية , بغداد , ٢٠٠٠.

٤٤. المستشار الدكتور/ عصمت عبد المجيد بكر, مجلس شورى الدولة , ط١, موسوعة القوانين العراقية , المعد والناشر صباح صادق الانباري , بغداد , ٢٠٠٨.

٤٥. أ. د.علي خطار شنطاوي , الوجيز في القانون الإداري , ط١ , دار وائل للنشر, ٢٠٠٣.

٤٦. د. علي محمد بدير , مبادئ وأحكام القانون الإداري , توزيع المكتبة القانونية , بغداد , ١٩٩٣.

٤٧. المستشار الدكتور/ عليوة فتح الباب , الموسوعة العلمية في المناقصات والمزايدات وعقود الجهات الادارية , ط١, مكتبة كوميت ,القاهرة ,١٩٩٩.

٤٨. د. عوابدي عمار , دروس في القانون الاداري , ط٣, دار المطبوعات الجامعية , جامعة الجزائر, ١٩٨٩.

٤٩. د. غني حسون طه , الوجيز في العقود المسماة , ج١ , مطبعة المعارف , بغداد , ١٩٦٩-١٩٧٠.

٥٠. د. فؤاد العطار , القانون الإداري , ط٣, دار النهضة العربية ,١٩٧٧.

٥١. د. فاروق احمد خماس , محمد عبد الله الدليمي , الوجيز في النظرية العامة للعقود الادارية ,دار الكتب للطباعة والنشر , الموصل , ١٩٩٢.

٥٢. المستشار/ فتحي عطية السيد مصطفى , الحلول العملية للمشكلات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بشأن المناقصات والمزايدات (دراسة تطبيقية للمراحل والإجراءات التي

يمر بها العقد الإداري من خلال فتاوى ادارات ولجان الفتاوي والجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع وأحكام محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا), ٢٠٠٦.

٥٣. د. فراس عبد الرزاق الحديثي , شرح قانون العقوبات القسم الخاص , مطبعة الزمان , بغداد , ١٩٩٦.

٥٤. أ.د. ماجد راغب الحلو, العقود الإدارية , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية, ٢٠٠٩.

٥٥. أ.د. ماجد راغب الحلو, العقود الإدارية والتحكيم, دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية , ٢٠٠٢.

٥٦. أ.د. ماجد راغب الحلو, القانون الإداري, جامعة الإسكندرية, دار المطبوعات الجامعية , الإسكندرية ,١٩٩٤.

٥٧. د. ماهر الجبوري , مبادئ القانون الإداري (دراسة مقارنة) , دار الكتب للطباعة, جامعة الموصل, ١٩٩٦.

٥٨. د. ماهر الجبوري، القرار الإداري، دار الحكومة للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩١.

٥٩. د. مجدي متولي, التعليق على قانون المناقصات والمزايدات الجديد, دون ذكر مكان النشر, ٢٠٠٠.

٦٠. د. محسن احمد الخضيري , التفاوض على تحقيق المستحيل انطلاقا من الممكن, مكتبة الانكلو المصرية , القاهرة , ١٩٨٨.

٦١. د. محمد احمد عبد المنعم, مرحلة المفاوضة في العقود الإدارية , دار النهضة العربية , ٢٠٠٠.

٦٢. أ.د. محمد انس جعفر, العقود الإدارية , دار النهضة العربية , القاهرة , ٢٠٠٢.

٦٣. د. محمد بن سعيد بن حمد المعموري , الرقابة القضائية على العقود الإدارية في مرحلة الانعقاد والتنفيذ دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١.

٦٤. د. محمد حسنين عبد العال , الوظيفة العامة , دار النهضة العربية , القاهرة, ١٩٧٤.

٦٥. د. محمد حمد بدران, الوظيفة العامة (دراسة للمفاهيم الأساسية في ضوء علمي القانوني الإداري والإدارة العامة), دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٩٠.

٦٦. أ. د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الإدارى، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.

٦٧. د. محمد سعيد الرحو، النظام القانونى للتعاقد بأسلوب المناقصات فى تشريعات الدول العربية دراسة تحليلية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٦٨. أ. د. محمد سعيد أمين, العقود الإدارية, بدون ذكر دار نشر, ٢٠٠٥.

٦٩. أ. د. محمد سعيد أمين, المبادئ العامة في تنفيذ العقود الإدارية, جامعة عين شمس, ٢٠٠٨.

٧٠. أ. د. محمد سعيد أمين , دراسة وجيزة في فكرة العقود الإدارية وأحكام أبرامها ,دار الثقافة الجامعية ١٩٩٢.

٧١. محمد شهاوي , برنامج تنمية وتطوير مهارات التفاوض وصياغة عقود الإنشاءات والبنى التحتية , المجلد الأول , الجوانب الإدارية والمالية , المركز الدولي للاستثمارات الإدارية والمالية , بدون دار نشر .

٧٢. د. محمد عبد اللطيف، تسبيب القرارات الإدارية، دون ذكر تاريخ النشر ومكان النشر.

٧٣. د. محمد عبد الواحد الجميلى، ماهية العقد الإدارى، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.

٧٤. أ.د. محمد فؤاد عبد الباسط , العقد الإداري , دار الجامعة الجديدة , ٢٠٠٦.

٧٥. المستشار الدكتور/ محمد ماهر أبو العينين, العقود الإدارية وقوانين المناقصات والمزايدات في قضاء وافتاء مجلس الدولة حتى عام ٢٠٠٤ , الكتاب الأول , أبرام العقد الإداري, مكتبة نادي مجلس الدولة ,القاهرة, ٢٠٠٤, الكتاب الرابع "ملحق".

٧٦. د. محمود حلمي, العقد الإداري ,ط٢ , دار النهضة العربية , ١٩٧٧.

٧٧. د. محمود خلف الجبوري, العقود الإدارية , ط٣ , جامعة اربد , ١٩٩٨.

٧٨. د. محمود خلف الجبوري, النظام القانوني للمناقصات العامة (دراسة مقارنة) , مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع, عمان , ١٩٩٩.

٧٩. د. محمود خلف الجبوري, محاضرات ألقيت على طلبة الصف الثالث، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٦، ١٩٨٧.

٨٠. د. منصور محمد احمد , العقود الإدارية , الكتاب الأول , ط١ , ج١, مفهوم العقد الإداري وقواعد أبرامه , دار النهضة العربية ,القاهرة , ٢٠٠٠.

٨١. د. نواف كنعان , القانون الإداري , ط٢, دار الثقافة للتوزيع والنشر , ٢٠٠٥.

رابعاً: الرسائل العلمية:

١. د. إبراهيم الدسوقي عبد اللطيف , عقد امتياز المرافق العامة (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة عين شمس , ٢٠٠٣.

٢. د. احمد عثمان عياد, مظاهر السلطة العامة في العقود الإدارية, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة القاهرة ,١٩٧٣.

٣. د. جمال عباس احمد عثمان , العقد الإداري وقضاء الإلغاء, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة الإسكندرية , بدون تاريخ نشر .

٤. د. حمدي حسن الحلفاوي , ركن الخطأ في مسؤولية الإدارة الناشئة عن العقد الإداري, رسالة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة القاهرة , ٢٠٠١.

٥. د. حيدر طالب الأمارة , النظام القانوني لأبرام العقد الإداري في العراق, رسالة دكتوراه, كلية الحقوق, جامعة النهرين, بغداد, ٢٠٠٤.

٦. ريم علي إحسان محمد علي العزاوي , وسائل ابرام العقود الادارية دراسة مقارنة رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، لعام ٢٠١٠.

٧. صباح جمعة , الاساس الدستوري لمبدأ المساواة امام القضاء , رسالة ماجستير , كلية الحقوق, جامعة النهرين , ١٩٩٩.

٨. د. عاطف سعدي, عقد التوريد بين النظرية والتطبيق (دراسة مقارنة) , رسالة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة عين شمس, ٢٠٠٧.

٩. عاطف محمد حسين ابو هربيد , عقود المناقصات في الفقه الإسلامي , غزة ٢٠٠٢ رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الشريعة , جامعة غزة , فلسطين.

١٠. المستشار الدكتور/ عبد الفتاح صبرى أبو الليل، أساليب التعاقد بين النظرية والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٣.

١١. د. عبد اللطيف نايف عبد اللطيف, التنظيم القانوني للمفاوضات في العقود الإدارية, دراسة مقارنة, رسالة دكتوراه, كلية القانون, جامعة بغداد , ٢٠٠٦.

١٢. فيصل خالد المكراد , اسناد التعاقد عن طريق المناقصات العامة في القانون الكويتي, رسالة ماجستير, معهد البحوث والدراسات العربية,٢٠٠٥.

١٣. د. مطيع علي جبير، العقد الاداري بين التشريع و القضاء في اليمن رسالة دكتوراه كلية الحقوق

جامعه عين شمس لعام ٢٠٠٦.

١٤. د. مهند مختار نوح , الإيجاب والقبول في العقد الإداري (دراسة مقارنة) , رسالة دكتوراه, كلية الحقوق , جامعة عين شمس ,٢٠٠٧.

١٥. نكتل إبراهيم عبد الرحمن الطائي , عقد امتياز المرفق العام , رسالة ماجستير , جامعة الموصل , ٢٠٠٨.

١٦. هاني عبد الرحمن غانم , اساليب التعاقد الاداري (دراسة مقارنة) , رسالة ماجستير , معهد البحوث والدراسات العربية , ٢٠٠٧.

خامساً: الأبحاث و الدوريات والمقالات:

١. جيسون بي ميتشاك , مكافحة الفساد في المناقصات , مقالة القيت في مجلس إدارة وكلاء الشفافية وكيانات التعاقد , منشور على الأنترنت ٢٠٠٥.

٢. د. حسام الدين كامل الاهواني , المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل أعداد العقد الدولي, تقرير مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون ومقتضيات التجارة الدولية, معهد قانون الأعمال الدولي , القاهرة , ٢-٣ كانون الثاني ١٩٩٣.

٣. د. رفيق يونس المصري, مناقصات العقود الإدارية , عقد التوريد والأشغال العامة , بحث منشور في مجمع الفقه الإسلامي , المجلد التاسع .١٩٩٦.

٤. ريد سميث ,مكافحة الفساد في المناقصات العامة , منتدى الحرية الاقتصادية , مركز المشروعات الدولية ,٢٠٠٧.

٥. د. سعد حسين عبد ملحم , التفاوض في العقود عبر شبكة الأنترنت, ط١ , بغداد ,٢٠٠٥.

٦. الشيخ حسن الجواهري , مناقصات عقد الاحتياط , بحث منشور في مجلة مجمع الفقه الإسلامي, العدد التاسع , ١٩٩٦.

٧. الشيخ محمد علي التسخيري , بحث في المناقصات في الفقه الإسلامي , مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي , الدورة التاسعة , ابو ظبي ١٩٩٥.

٨. د. عبد الحميد كمال حشيش , التطور الحديث للمبادئ العامة للعقود الإدارية , مجلة العلوم الإدارية , السنة الرابعة , العدد الثاني , ديسمبر ١٩٦٢.

٩. د. فؤاد العطار, وسائل تعاقد الإدارة, نظرية المناقصة والممارسة , مجلة مجلس الدولة , العدد

السادس, السنة الخامسة, ١٩٥٦.

١٠. د. فريد النجار, التفاوض التجاري والمفاوضات التجارية, الأهرام الاقتصادي, ١٩٩٨.

١١. موريس اندريه , عقود الأشغال العامة الإدارية , مجلة العلوم الإدارية , السنة الأولى , العدد الأول , ١٩٥٩.

١٢. د. نعوم سيوفي ,محاضرات في القانون الإداري , ج٢, ١٩٦٥.

١٣. د. نواف كنعان، إبرام العقد الإدارى، مجلة دراسات، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثانى، ١٩٨٩.

١٤. ياسين كريم محمد , بحث في تعليمات المناقصة وجدواها في الوضع العراقي ومقارنتها مع باقي الأنظمة , كلية القانون , كلية مدينة العلم الجامعة , بغداد , ٢٠١٠.

سادساً: الدساتير والتشريعات المصرية:

١. دستور مصر سنة ١٩٧١.

٢. قانون ٢٨ شباط رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٣.

٣. قانون المناقصات والمزايدات رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ الملغي.

٤. قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨.

٥. اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨.

سابعاً: التشريعات العراقية:

١. قانون العقود العامة رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤.

٢. تعليمات تنفيذ العقود العامة رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

٣. قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

٤. القانون المدنى العراقى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.

٥. قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعدل.

٦. قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٧.

٧. قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل.

٨. قانون انضباط موظفى الدولة والقطاع الاشتراكى رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦ المعدل.

٩. تعليمات تنفيذ ومتابعة مشاريع وأعمال خطط التنمية القومية لسنة ١٩٨٨.

١٠. تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٧.

١١. تعليمات تنفيذ ومتابعة أعمال ومشاريع خطط التنمية القومية لعام ١٩٨٨ والملحق المتعلق فى تنفيذ الأعمال لعام ٢٠٠١.

١٢. شروط المقاولة للأعمال الهندسية المدنية لعام ١٩٨٨.

١٣. شروط المقاولة لأعمال الهندسة الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية لعام ١٩٨٨ بقسميها الأول والثانى من وزارة التخطيط، ٢٠٠٨.

١٤. أعمال وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى بالعدد ٤١٧٨/٧/٤ فى ٢٠٠٥/١/٣.

ثامناً: التشريعات والمواثيق لدول أخرى:

١. الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢. الدستور الفرنسى (دستور ١٩٥٨).

٣. القانون النموذجي لاشتراء السلع و الإنشاءات و الخدمات الذي وضعته لجنه الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (UNCTRAL) .

تاسعاً: القرارات غير القضائية:

١. قرار ديوان الرئاسة المنحل رقم (١٧٤٨٠) فى ١٩٨٧/٤/٢٣.

٢. قرار ديوان الرئاسة المنحل رقم (٣١٩٧٧) فى ١٩٨٧/٧/٢٣.

٣. قرار وزارة التجارة رقم (٢) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٧.

٤. قرار وزارة التجارة رقم (٣) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/٧/٢.

٥. قرار وزارة التجارة رقم (٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١١/١٩.

٦. قرار وزارة التجارة رقم (١١) الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢١.

عاشراً: مجموعة الأحكام والفتاوى:

١. مجموعة أحكام محكمة القضاء الإدارى فى أربع سنوات، من عام ١٩٦٦ حتى ١٩٦٩، المكتب الفنى، مجلس الدولة.

٢. مجموعة المبادئ القانونية التى أقرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع خلال المدة من أغسطس ٢٠٠١ إلى يناير ٢٠٠٢ن ومجموعة المحكمة الإدارية العليا من أول أكتوبر ٢٠٠١ إلى آخر ديسمبر ٢٠٠١، المكتب الفنى، ومجموعة المبادئ القانونية التى أقرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من فبراير ٢٠٠٢ إلى يوليو ٢٠٠٢.

٣. مجموعة المبادئ القانونية التى أقرتها الفتاوى الصادرة عن الجمعية العمومية من أول يناير ١٩٩٨ حتى آخر مارس ١٩٩٨، الجزء الثانى، ومجموعة المبادئ القانونية التى أقرتها الفتاوى الصادرة عن الجمعية العمومية من أكتوبر ١٩٩٨ حتى ديسمبر ١٩٩٨، الجزء الأول.

٤. مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى العقود الإدارية فى أربعين عاماً (١٩٥٥- ١٩٩٥)، بمناسبة اليوبيل الذهبى لمجلس الدولة.

٥. مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى عشر سنوات للفترة ١٩٥٥، ١٩٦٥، المكتب الفنى، مجلس الدولة.

٦. مجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع خلال المدة من إبريل من ٢٠٠٢ إلى آخر يونوي ٢٠٠٢، المكتب الفنى.

الحادي عشر: المجموعة الإدارية الحديثة:

١. مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (الجزء ١٨) ومن عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣ (الجزء ٣٥) ومن عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ (الجزء ٤٩)، تحت إشراف د. نعيم عطية والأستاذ حسن افهانى، إصدار الدار العربية للموسوعات.

الثانى عشر: المجلات:

١. مجلة الوقائع العراقية.

٢. مجلة المحاماة.

الثالث عشر: المراجع الأجنبية:

1. Ander. De Laubadere, F. Moderne. P. Delvolve Traite de Contrat Administratifs T. 1,2ed. L. G. D., 1983.

2. Kennedy, G., Benson, J. and McMillan, J.; "Managing Negotiation", Hutchinson Business Books Limited, London, 1987.

3. Marsh, P.D.W; Contract Negotiation, Handbook, London, 1984.